الأمم المتحدة S/2007/576

مجلس الأمن

Distr.: General
28 September 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعه بانتظام على التطورات في غينيا – بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وأن أقدم له تقارير عنهما. وطلب إليّ المجلس لاحقا في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري السابق (S/2007/401)، ولا سيما على جهود الحكومة لتحقيق أهداف الاستقرار المالي، وإصلاح قطاع الأمن، وتحسين الحوار السياسي.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض بذلت الحكومة جهودا منسقة لتحسين العلاقات فيما بين مؤسسات الدولة. وخلافا للتوقعات، لم تُدرَج مناقشة برنامج الحكومة في جدول أعمال دورة الجمعية الوطنية التي عُقدت في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٠ تموز/يوليه. وشرحت الحكومة ذلك بالقول إن مشروع الوثيقة لم يكن جاهزا لتقديمه إلى الجمعية بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه. وأبرزَ المنتقدون ضرورةَ قيام الحكومة بإضفاء الطابع الشرعي على ولايتها معتبرين أن سبب التأخير قد يكون كامنا في الشك في مدى الدعم الذي تحظى به الحكومة داخل البرلمان. وقُدم مشروع برنامج الحكومة في نهاية المطاف إلى مكتب الجمعية الوطنية في ٢٧ آب/أغسطس. ولا تزال الجمعية في عطلة ولم تلتئم لجنتها الدائمة بعد لتحديد موعد لعقد دورة استثنائية. ويحدد مشروع برنامج الحكومة الخطوط العريضة للأولويات

الرئيسية للحكومة وهي، في جملة أمور، تنظيم الانتخابات التشريعية؛ وإعادة بسط سلطة الدولة؛ والسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛ واستعادة مصداقية البلد على الصعيد الخارجي؛ وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وتسلِّم الوثيقة بضرورة إجراء إصلاح جذري لقطاع العدالة كما تحدد ستة مجالات استراتيجية لذلك بينها مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

٤ - وطرأ تحسن على العلاقات فيما بين مؤسسات الدولة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. فقد رافق رئيسُ الوزراء ندافا كابي الرئيسَ فييرا في رحلته إلى المناطق الجنوبية والشرقية من غينيا - بيساو في منتصف تموز/يوليه. كما أجريت اتصالات منتظمة بين المؤسسات كتلك التي حصلت بين رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء بشأن العمل البرلماني. وزار وزراء الحكومة ورئيس الوزراء المناطق الداخلية بالبلد. واجتمع ممثلو الأحزاب الموقعة على ميثاق الاستقرار السياسي، وهي الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، حزب التجدد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاشتراكي المتحد، في ١٢ آب/أغسطس لاستعراض التطورات. وقد صدر بيان في أعقاب الاجتماع هنأ الحكومة على أدائها. وفي ما يتعلق باستمرار الانقسامات داخل الأحزاب البرلمانية وما يستتبع ذلك من تأثير سلبي على استقرار الحكومة والبرلمان، شجع البيانُ الأحزاب على الإسراع في تحقيق المصالحة داخل صفوفها.

٥ - وطُرحت تساؤلات حول هشاشة التوافق بين الموقعين على الميثاق بعدما دعا حزب التجدد الاجتماعي في عدد من الاجتماعات إلى استبدال وزير المالية ووزير الداخلية بآخرين يعينهما الحزب، انسجاما مع الأحكام الواردة في الميثاق التي خصصت هذه الوظائف للحزب. وفي ٢٢ آب/أغسطس، انتقد المتحدث باسم الحزب أداء الوزيرين وأشار في هذا الصدد إلى استمرار مشكلة الرواتب المتأخرة. وانتقد وزير الداخلية الرائد باسيرو دابو على ملاحظاته المثيرة للجدل التي من شأنها، بحسب الحزب، التحريض على العنف العرقي. بيد أن الحزب نفى أن تشكل مطالبتُه بهاتين الحقيبتين تهديدا لمستقبل الحكومة. وأثار إمكان إجراء تغييرات في فريق وزارة المالية أوجه قلق لدى المؤسسات الدولية والمالية التي تهتم بضمان الاستمرارية والتقدم اللذين يتسمان بأهمية حيوية لتنفيذ تدابير الإصلاح المالي المتفق عليها.

٦ - وكرر الرئيس فييرا التأكيد أن القرارات المتعلقة بمجلس الوزراء هي من اختصاص رئيس الوزراء. وقد التقى ممثلي رئيسَ الوزراء في ١٤ أيلول/سبتمبر لتأكيد ضرورة إيجاد حل عاجل لمطالبة الحزب المتعلقة بالوزارتين. وأعرب رئيس الوزراء عن ثقته في التوصل إلى حل من خلال الآليات الداخلية للميثاق.

٧ - واقترح الرئيس فييرا خلال المشاورات التي أجراها في المقاطعات، جمعَ الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ٢٠٠٩. واعتبر أن الحكومة تعمل بشكل جيد وأن إجراء انتخابات مشتركة سيحقق توفيرا أكبر. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠. وفي أعقاب اعتراضات شديدة من جانب بعض قادة الأحزاب السياسية، صدر بيان عن المكتب الصحافي للرئيس في ١٩ تموز/يوليه يوضح أن تلك التواريخ هي مجرد اقتراح وليست مفروضة فرضا. وثمة تضارب في الآراء بشأن موعد الانتخابات، ففي حين يدعو البعض إلى إجراء الانتخابات في آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على أساس أن الانتخابات التشريعية السابقة أُجريت في آذار/مارس ٢٠٠٤، يرى آخرون أنه ينبغي إجراء الانتخابات بين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وفقا لما ينص عليه القانون الانتخابي. ونبّه الأمين التنفيذي للجنة الانتخابية الوطنية (اللجنة) في ١٢ أيلول/سبتمبر إلى أنه يتعين على اللجنة تسوية مسألة ديونها البالغة ١٢٤ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية التي تراكمت من الانتخابات السابقة وذلك بغية الحؤول دون حصول اضطرابات في الانتخابات المقبلة. ومن المقرر أن توفد الأمم المتحدة بعثة تقييم إلى غينيا - بيساو استجابةً لطلب من الحكومة لتقديم المساعدة الانتخابية.

٨ - وواصلت الحكومة، في ما يتعلق بجهودها الرامية إلى تحسين العلاقات مع الشركاء الدوليين، هجومها الدبلوماسي بهدف تعزيز مصداقية البلد في الخارج وحشد الدعم السياسي وتعبئة الموارد الاقتصادية لتمكينه من بلوغ الأهداف الواردة في برنامج تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في المالية العامة الذي وضعه. وزار رئيسُ الوزراء السنغال في ١ آب/أغسطس. وأعقبت وزار جنوب أفريقيا في ٤ آب/أغسطس بصفته النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، بناء على دعوة من المؤتمر الوطني الأفريقي. ثم زار رئيس الوزراء بوتسوانا في ٨ آب/أغسطس. وفي ١٠ آب/أغسطس، قام وفد من فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، برئاسة وزير خارجية بوركينا فاسو يضم رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بزيارة استمرت ثلاثة أيام إلى بيساو من أجل الإعداد لاجتماع مجموعة الاتصال الدولية المقرر عقده بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. كما زار رئيسُ الوزراء البرتغالَ في ٢٩ آب/أغسطس وغينيا الاستوائية في ٣ أيلول/سبتمبر. وزار وفد من حكومة أنغولا، برئاسة وزير الأشغال العامة، غينيا - بيساو في إطار التعاون الثنائي.

٩ - وانطلق بشكل رسمي برنامج الحوار القائم على المشاركة الذي يقوده المعهد الوطني للدراسات والبحوث، والتحالف الدولي لبناء السلام و ''صوت السلام''، في ١٩ تموز/يوليه في حفل ترأسه الرئيس فييرا. والعمل بهذا البرنامج جارٍ منذ نيسان/أبريل وقد أنشئت

١٢ منبرا للحوار في جميع أنحاء البلد. وتشكل تلك المنابر الإقليمية صلة الوصل بين اللجنة التوجيهية للمشروع والشعب. وتشمل مهامُها تيسير عقد لقاءات منتظمة مع كبار الموظفين الإداريين والزعماء التقليديين والدينيين؛ وتحديد الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، وتعزيز الدور المحدد الذي تضطلع به المرأة وكذلك أهمية الإذاعات المحلية لبناء السلام. وتموَّل إذاعة Voz di Paz (صوت السلام) حاليا من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والبرتغال وفنلندا. كما يقدم المكتب الدعم لمبادرة الحوار Estados Gerais بمنحة قدرها ٠٠٠ ٧٣ دولار من الصندوق الاستئماني لغينيا – بيساو التابع لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة. وسيساعد هذا الأمر في إكمال دورة المشاورات التي تجرى على نطاق البلد مع الجهات المعنية والتي بدأت عام ٢٠٠٦، وفي إنشاء وحدة اتصال لوضع وتنفيذ استراتيجية إعلامية، وفي إنشاء أمانة دائمة. وفي إطار برنامج بناء القدرات الخاص بالبرلمان، الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دربت منظمة التنمية الهولندية والمكتب خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، ١٦ برلمانيا واثنين من موظفي الجمعية الوطنية، بينهم أربع برلمانيات، على المهارات القيادية. وستخضع المجموعة نفسها لتدريب على مهارات تحويل جوهر الصراع، يقدمه المكتب ومنظمة التنمية الهولندية في أواخر أيلول/سبتمبر. كما تعكف حاليا هذه المنظمة والمكتب على تيسير عقد مؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لبرلمانيات ولقادة المجتمع المدني من النساء من السنغال وغينيا – بيساو، حول الصراع عبر الحدود. ونظم المكتب أيضا دورة تدريبية على مهارات تحويل جوهر الصراع شمل ١٤ عضوا من أعضاء منظمات المجتمع المدني، بينهم ٦ نساء. ومن المقرر تنفيذ برنامج تدريبي للمدربين في تحويل جوهر الصراع في تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا – الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١٠ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمالية في غينيا – بيساو، على هشاشتها، مستقرة. ويتضح من تحليل الإيرادات والمصروفات في تموز/يوليه وآب/أغسطس أنّ ثمة تفاوتا فيها. فقد تحسنت الإيرادات بشكل ملموس، لكن الحكومة لا تزال تواجه مشاكل بنيوية في محاولتها الحد من النفقات على الرغم من أنّ لجنة الخزانة ماضية في جهودها لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. ومن المتوقع دفع رواتب آب/أغسطس في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر. وقد استكملت الحكومة تسديد الرواتب التي أصبحت مستحقة منذ استلامها زمام الحكم في نيسان/أبريل، لكنها لم تسدد بعد متأخرات رواتب شباط/فبراير وآذار/مارس التي خلفتها الحكومة السابقة. وستساهم

المكافأة البالغة ١٣ مليون دولار التي تلقتها الحكومة على إثر توقيع بروتوكول مشروع تجاري لاستخراج البوكسيت بين حكومتي غينيا - بيساو وأنغولا في أوائل أيلول/سبتمبر، مساهمة بالغة في تمكينها من سد العجز في ميزانية عام ٢٠٠٧. وقد اجتمع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٧ أيلول/سبتمبر، في سياق استعراض المادة الرابعة، لمواصلة المحادثات الجارية من أجل تقديم المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع. وقد رفع مصرف التنمية الأفريقي العقوبات عن غينيا - بيساو في ١٠ آب/أغسطس عند تلقيه مبلغ ٣,٥ ملايين دولار دفعته الحكومة تسديدا لخدمة الدين المستحقة في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وجاء هذا المبلغ من أموال تعهدت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لميزانية غينيا - بيساو في مؤتمر المائدة المستديرة. وستمهد هذه الخطوة السبيل أمام مواصلة مشاريع مصرف التنمية الأفريقي الجارية، من قبيل تاهيل مستشفى سيماو مندس الوطني وميناء الصيد في بيساو. وبوشر في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر مشروع الخمس سنوات لتأهيل الأرياف الذي يموّله مصرف التنمية الأفريقي من هبة قدرها ٨,٥ ملايين دولار، وذلك خلال زيارة قام بها وفد من المصرف المذكور إلى بيساو وصل إلى البلد في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ تموز/يوليه، وقعت حكومتا إسبانيا وغينيا - بيساو اتفاقا للتعاون المتعدد القطاعات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ قيمته ١٥ مليون يورو. ويغطي الاتفاق مجالي الحكم الديمقراطي والقطاعات الاجتماعية. وفي ٩ آب/أغسطس، تعهدت الحكومتان إعداد برنامج تدريب مهني يهدف إلى معالجة مشكلة بطالة الشباب. وفي ٢١ آب/أغسطس، وقّعت حكومتا البرتغال وغينيا - بيساو خطة التعاون السنوية لعام ٢٠٠٧ التي تبلغ قيمتها ٩,٨ ملايين يورو. ووقّعت الدولتان في اليوم نفسه مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات.

١١ - ويقدَّر أنّ ٠٠٠ ٩٤ طن من جوز الكاجو صُدِّرت في عام ٢٠٠٧ حتى تاريخه بسعر متوسط يبلغ ٤٨٦ دولارا للطن الواحد. وتفوق هذه الكمية صادرات العام الماضي التي بلغت ٤٠٠ ٧٣ طن. لكن أسعاره المتدنية في السوق العالمي وانخفاض سعر الدولار مقابل اليورو، الذي يرتبط به فرنك الجماعة المالية الأفريقية على أساس سعر صرف ثابت، سيؤثران سلبا على الإيرادات العامة المتأتية من مصدر الدخل هذا. والآثار الاجتماعية المحتملة المترتبة على موسم الكاجو الحالي غير مشجعة. فقد باع المزارعون محاصيلهم بسعر تراوح بين ٥٠ و ٧٥ فرنكا من فرنكات الجماعة الأفريقية للكيلوغرام الواحد، أي دون السعر المرجعي غير المُلزم الذي حددته الحكومة والبالغ ٢٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية للكيلوغرام الواحد. والكاجو مهم بالنسبة للأمن الغذائي لأنه يقايَض عموما بسلعة الأرز الأساسية. ومما زاد حالة الأمن الغذائي سوءا تأخر الأمطار وشحّها وتردّي أوضاع حقول

الأرز. وأجرت وزارة الزراعة في تموز/يوليه، بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، دراسة استقصائية لرصد حالة الأمن الغذائي أكدت حدوث تدهور فيها في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

١٢ - ونفذ العاملون في قطاعات الصحة، والمرافق، والبلديات في بيساو سلسلة من الإضرابات فيما يتصل بتأخر تسديد الرواتب والإعانات. وازدادت فترات انقطاع المياه الجارية وإمدادات الكهرباء المحدودة أصلا خلال الأشهر الأربعة الماضية، بسبب افتقار شركة الكهرباء والمياه (EAGB) إلى الأموال اللازمة لعملها بصورة عادية.

١٣ - وفي ٣ آب/أغسطس، نظم الاتحاد الوطني لعمال غينيا - بيساو مسيرة شارك فيها نقابيون وناشطون من شريحة واسعة من الأحزاب والجمهور، للإعراب عن القلق الذي يساورهم إزاء تفاقم الاتجار بالمخدرات في البلد ولتسليط الأضواء على أخطار المخدرات بالنسبة للمجتمع. ودعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال إلى إقامة مرصد وطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات وناشد الرئيس فييرا والمجتمع الدولي دعم هذه المبادرة. والتصور العام السائد هو أنّ غينيا - بيساو هي أساسا محطة عبور للمخدرات التي لا يجرى تعاطيها محليا، لكن ارتفاع عدد مستعملي كراك الكوكايين الذين يتلقون علاجا في وحدة إعادة التأهيل الوحيدة في البلد التي تشرف عليها منظمة غير حكومية، يناقض هذا التصور على ما يبدو.

١٤ - وفي ٩ تموز/يوليه، وقّعت الحكومة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لغينيا - بيساو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، الذي خُصصت له ميزانية قدرها ١١٦ مليون دولار. واكتملت في أواخر تموز/يوليه المرحلتان الثانية والأخيرة من حملة مكافحة الكزاز الموجّهة للنساء وذلك بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبدعم تقني من منظمة الصحة العالمية. ونظمت اليونيسيف أيضا، بالتعاون مع وزارة التربية، دورات مكثفة لتدريب المدرسين وذلك كجزء من برنامج شامل لتحسين مهارات المدرسين غير المدربين سابقا وإطلاع المدربين على آخر المستجدات في هذا المجال. وتساعد منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة على وضع خطة وطنية لتطوير القطاع الطبي وتسدي لها المشورة بشأن كيفية إعداد مقترح يُقدَّم إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتمويل برامجه. وارتفع عدد البالغين الذين يتلقون علاجا مضادا للفيروسات الارتجاعية من ٤٩٦ شخصا في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣٤ شخصا في آب/أغسطس.

١٥ - وفي ١١ تموز/يوليه، تلقيت رسالة من رئيس وزراء غينيا - بيساو يطلب فيها إدراج بلده على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وأيدت مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية هذا

الطلب وقد عرضت الطلب على مجلس الأمن. وإذا رأى مجلس الأمن أن غينيا – بيساو مؤهلة لذلك، فإنه سيقوم بإحالة الطلب إلى لجنة بناء السلام.

رابعا – الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ – استأنفت اللجنة الفنية لتنسيق إصلاح القطاع الأمني مهامها في حزيران/يونيه بعد ما كانت أنشطتها متوقفة إلى حد بعيد خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، وأحرزت تقدما ملموسا في إعداد خطة عمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أقرّت اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني خطة العمل هذه التي تركز على أربعة قطاعات هي الدفاع والأمن والقضاء وشؤون المحاربين القدامى، وتحدد المسؤوليات وترتيب الأنشطة التي توليها الحكومة الأولوية. وتقدر التكاليف الإجمالية بـ ١٨٤,٣ ملايين دولار. واستنادا إلى الخطة المذكورة، ستغطي الحكومة نسبة ١٠ في المائة من هذه التكاليف. وتغطي التعهدات نسبة ٢٣,٤ في المائة منها، ويتعين توفير نسبة الـ ٧٦,٦ في المائة الباقية.

١٧ – ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في الفترة من ٩ إلى ٢٩ آب/ أغسطس أربع حلقات عمل موجهة لأخصائيين من قطاعات القضاء والأمن والدفاع وشؤون المحاربين القدامى، لرسم النطاق العريض لخطة العمل والأنشطة المحددة المزمع القيام بها لتنفيذها تنفيذا فعليا. ويسَّر المكتب تنظيم حلقة عمل شارك فيها حوالى ١٥٠ فردا من الجيش ومن أجهزة إنفاذ القانون، منهم رئيس الأركان العامة ورؤساء الأجهزة، للترويج لتنفيذ خطة العمل. وشددت لجنة التنسيق الفنية على ضرورة إجراء إحصاء كامل وموثوق لموظفي قطاع الأمن كافة، ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني لهذه العملية.

١٨ – وفي ٨ آب/أغسطس، وقّعت حكومتا غينيا – بيساو وجنوب أفريقيا اتفاق تعاون دفاعي في مجالات التدريب والشراء والتكنولوجيا والصحة.

١٩ – وجرى تقديم تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي زارت بيساو في أيار/مايو لإحياء مشروع الأسلحة الصغيرة، إلى الحكومة بغية إقراره. وقدّم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو المساعدة للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إعداد اختصاصاتها وتحليل مذكرة التفاهم المنبثقة من تلك البعثة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، يسَّر المكتب عقد حلقة عمل لتمكين اللجنة الوطنية من وضع الصيغة النهائية لخطة عملها للربع الأخير من عام ٢٠٠٧ تمهيدا لإحالتها على مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وبرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٠ - وقدم المستشارون العسكريون التابعون للمكتب مبادئ توجيهية ومواد تدريبية للإعداد لدمج كتيبة في قوة حفظ السلام الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر سيعقد المستشارون العسكريون في المكتب المذكور حلقة عمل لتدريب المدربين العسكريين.

٢١ - ولا يزال استخدام غينيا - بيساو كنقطة عبور للمخدرات غير المشروعة القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا يثير قلقا متزايدا لمجتمع غينيا - بيساو وكذلك لشركائها الدوليين. وفي احتفال أُقيم يوم ٣١ تموز/يوليه، سلَّمت وزيرة الخارجية، ماريا دا كونسيساو نوبري كابرال، ممثلي وثائق التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافي لمنع وقمع الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، والتصديق كذلك على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونُظم الاحتفال بحيث يتزامن مع إيفاد بعثة تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى بيساو في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس. وأكدت وزيرة الخارجية أن البلد في حاجة إلى مساعدات دولية ليتسنى له مراقبة حدوده وتحديث تشريعاته. وفي آب/أغسطس، شرعت الحكومة في تنفيذ خطة طارئة لمكافحة الاتجار بالمخدرات بغية حشد الجهود الداخلية ودون الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. ويرمي اثنان من الأهداف المحددة للخطة إلى تحقيق بناء القدرات المؤسسية والتشغيلية، ويشملان تحديد ولايات الوكالات الدولية العاملة في هذا المجال والتعاون التقني والتنفيذي المشترك بين الوكالات. ويتعرض المسؤولون الذين يحققون في تهريب المخدرات، بصفة خاصة، للضغط والتهديدات من الضالعين في الجريمة المنظمة، الأمر الذي يطرح مسألة خطيرة يتعين التصدي لها بشكل عاجل، وهي حماية هؤلاء الموظفين الحكوميين الشجعان. ويقوم ممثلي بمناقشة هذه المسألة مع السلطات ومنظمات مكافحة الجريمة في المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - وفي آب/أغسطس، واستجابة لتقارير متزايدة عن هبوط طائرات مجهولة الهوية يُشتبه في أنها تنقل كوكايين في أرخبيل بيجاغوس، أعلن رئيس الأركان العامة عن نشر مدفعية مضادة للطائرات في الأرخبيل. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، استؤنفت التحقيقات في التورط المزعوم لعدد من المسؤولين الكبار في حكومة رئيس الوزراء السابق، أريستيدس غوميس، في اختفاء ٦٧٠ كيلوغراما من الكوكايين بعد أن ضبطتها السلطات. ويأتي ذلك في أعقاب إحالة التقرير الأوّلي الذي أعدته لجنة مخصصة مشتركة بين الوزارات إلى رئيس الوزراء في تموز/يوليه. وأُلقي القبض على اثنين من الرعايا الكولومبيين في ١٨ آب/أغسطس عقب التحقيقات التي أجرتها الشرطة الوطنية للتحقيقات الجنائية والإنتربول، ووجهت إليهما تهمة

الحيازة غير القانونية لأسلحة نارية وغسل الأموال. وتقوم وزارة العدل في غينيا – بيساو، بتيسير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن الإنتربول، بتنسيق التحقيقات التي قد تفضي إلى احتمال تسليمهما إلى كولومبيا. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أوقف ١٠ مواطنين نيجيريين في بيساو وبحوزتهم ٥ كيلوغرامات من الكوكايين في شكل كبسولات وكرات صغيرة، مما يوضح الاتجاه المتنامي لتجنيد مهربين للمخدرات على المستوى دون الإقليمي لتمريرها عبر طريق غينيا – بيساو. ولا توجد بيانات موثوقة متاحة بشأن مضبوطات المخدرات، أو حجم المخدرات التي تمر عبر غينيا – بيساو، أو الاستهلاك المحلي من المواد المخدرة. ومع ذلك، هناك توافق متزايد في الآراء بأن غينيا – بيساو هي نقطة عبور رئيسية لتهريب المخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

٢٣ – وعقب طلب عاجل وجهه وزير العدل في آب/أغسطس، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الشرطة القضائية كمية صغيرة من المعدات الخاصة بالتحقيقات، ويسّر إنشاء وصلات بين شرطة التحقيقات الجنائية في غينيا – بيساو والإنتربول وكذلك مع الجهات النظيرة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية. وقد وُضعت الصيغة النهائية للمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو من أجل ندب موظف تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى بيساو، ومن المتوقع أن يتم إيفاد هذا الموظف قبل نهاية السنة. وتخطط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم تقني من الأمم المتحدة، لعقد مؤتمر إقليمي معني بتهريب المخدرات في أواخر هذه السنة، والأعمال التحضيرية جارية حاليا للمؤتمر الذي يُشارك فيه بشكل فعال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

٢٤ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المركز الوطني لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام في غينيا – بيساو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تركيز جهوده على مناطق في العاصمة وحولها وعلى منطقة الحدود الشمالية. وتضطلع حاليا بأنشطة مكافحة الألغام، التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الولايات المتحدة، المنظمة غير الحكومية الوطنية ”لوتكام“ (لنعمل جميعا من أجل القضاء على الألغام) بشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية ”أرض منظفة من الألغام“ والمنظمة غير الحكومية الوطنية ”هيوميد“ للمعونة الإنسانية بشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية ”منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية“. كما قدم مساعدة تقنية أفراد تابعون للقوات الجوية للولايات المتحدة من قيادة المنطقة الأوروبية. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس أُزيلت ألغام من

مساحة قدرها ١٥٨ ٠٩٨ مترا مربعا، ودمرت ٢ ٢١٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة، و ٨ ألغام مضادة للأفراد و ٧ ألغام مضادة للدبابات، و ٤١٤ كبسولة تفجير.

خامسا – الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٥ – اتسمت الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ بحدوث توتر ناجم عن شواغل ساورت منظمات المجتمع المدني بشأن ما اعتبرته ضغوطا على حرية الصحافة وحرية التعبير متصلة بتقاريرها عن الاتجار بالمخدرات. وشكا الصحفيون الذين يكتبون تقارير عن الاتجار بالمخدرات في البلد من ممارسة الضغط والترهيب عليهم. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعرب الاتحاد الدولي للصحفيين عن القلق إزاء أعمال الترهيب ودعا الحكومة إلى أن تكفل وضع حد للترهيب. وأشار الاتحاد تحديدا، في رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر وجهها إلى الرئيس فييرا، إلى قضية اثنين من الصحفيين اتُهم أحدهما بالتشهير بعد ما قدم رئيس الأركان البحرية شكوى ضده بحجة ادعاء إمكان ضلوع الضابط في الاتجار بالمخدرات. وأعرب الاتحاد عن مشاعر القلق إزاء احتمال عدم حصول الصحفي على محاكمة عادلة، كما حث الحكومة ومسؤولي القوات المسلحة على كفالة قيام الصحفيين الذين يكتبون عن الاتجار بالمخدرات بعملهم في جو تسوده السلامة والحرية على نحو كامل. واتسمت هذه التطورات بانعكاس الاتجاه الإيجابي السائد على مدى السنوات الثلاث الماضية، عندما لم تذكر منظمة الدفاع عن الصحافة ''مراسلون بلا حدود'' اسم غينيا – بيساو ضمن البلدان التي لها سجل سيء في مجال احترام حرية الصحافة.

٢٦ – وتوارى عن الأنظار ناشط في مجال حقوق الإنسان، هو ماريو سا غوميس عندما صدر أمر من المدعي العام بإلقاء القبض عليه، عقب مقابلة إذاعية أُجريت في ٩ تموز/يوليه عبَّر فيها عن آرائه بشأن ما يدعى أنه تورط أفراد عسكريين في الاتجار بالمخدرات في البلد. ولجأ السيد غوميس لاحقا إلى مبنى الأمم المتحدة طالبا الحماية في الفترة من ٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس. وكان المكتب ومنظمات المجتمع المدني يشاركان بشكل وثيق في التوسط للتوصل إلى حل مع السلطات الوطنية. وغادر السيد غوميس مبنى الأمم المتحدة في ٢٣ آب/أغسطس بعد ما حصل ممثلي على ضمانات من وزير الداخلية باسم الحكومة بأنه لن يتعرض للأذى أو التوقيف، وأن الحكومة ستمنحه الحماية. وكان المكتب على اتصال بانتظام مع السلطات القضائية لحثها على كفالة احترام حرية التعبير واتباع الأصول القانونية في قضايا التشهير. وسوف تصدر وحدة الإعلام التابعة للمكتب رسالة إخبارية بشأن أنشطة المكتب في وقت لاحق في أيلول/سبتمبر. وسوف تشرع الوحدة أيضا في تنظيم دورة جديدة من البرامج الإذاعية والتدريب للصحفيين ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر.

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب متابعة قضية الأشخاص الثلاثة الذين أدانتهم المحكمة العسكرية الإقليمية بتهمة الخيانة والتواطؤ مع العدو في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وذلك فيما يتعلق بالقتال على الحدود الشمالية مع منطقة كسامانس السنغالية في آذار/مارس ٢٠٠٦. وقدم المحتجزون استئنافا لدى المحكمة العليا العسكرية. وعندما مُنح المكتب في النهاية فرصة الوصول إلى المحتجزين في ٨ آب/أغسطس، تبين أن أحدهم مواطن سنغالي وليس من أفراد قوى الأمن. ومن المتوقع أن تناقش المحكمة العليا العسكرية طلب الاستئناف في موعد لاحق في أيلول/سبتمبر. ويُسمح للمحتجزين بأن تزورهم أسرهم واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تواصل منتظم معهم.

٢٨ - ويتزايد شعور السلطات الوطنية أيضا بالقلق إزاء تزايد الهجرة غير المشروعة، وخصوصا أن السلطات تفتقر إلى القدرة على معالجة أعباء القضايا. ويُفاد أن كثيرا من المهاجرين هم من البلدان المجاورة وليس بحوزتهم أية وثائق. ويجري اعتقال الكثيرين منهم فترات ممتدة دون توجيه تهم إليهم.

٢٩ - ونظم المكتب، بشراكة مع كلية القانون في بيساو، حلقة دراسية بشأن موضوع العفو، حضرها ١٧ عضوا من البرلمانيين في ٢٧ حزيران/يونيه. وكانت هذه الحلقة هي الأخيرة في سلسلة من ثلاث حلقات دراسية للبرلمانيين وتلتها حلقة دراسية يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه حضرتها ٢٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني حول الموضوع عينه. وفي يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، أوفدت وحدة حقوق الإنسان ووحدة الشرطة المدنية التابعتان للمكتب بعثة تقييم إلى مراكز الشرطة الإقليمية في فاريم وبافاتا وغابو لتقييم ومتابعة دورات التدريب على مدونة لقواعد السلوك وبشأن استخدام القوة، التي أُجريت في سنة ٢٠٠٦. وكشف استقصاء لاحق للسكان عن شعور عام بأن التدريب لم يتمخض عن تقدم ملموس يُذكر، وهذا يرجع إلى حد بعيد إلى انعدام الاندفاع بسبب القلق المتعلق بمتأخرات رواتب لم تدفع وبسبب الفساد. وفي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، قام المكتب بتدريب ٥٤ ضابطا للشرطة على المعايير الأساسية لحقوق الإنسان المتصلة بإنفاذ القانون، والأخلاقيات، ومدونة قواعد السلوك واستخدام القوة. وكان هذا التدريب هو الأخير في دورة التدريب التي بدأت في عام ٢٠٠٦.

٣٠ - ونظم المعهد الوطني لتطوير التعليم حلقة عمل من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس، ممولة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، للمساعدة على صوغ مشروع وثيقة معنية بالسياسات والاستراتيجية المتعلقة بترويج وتطوير تعليم ثقافة السلام والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية. وسوف تقدَّم هذه الوثيقة إلى وزير التعليم للموافقة.

سادسا – الملاحظات والتوصيات

٣١ – رغم حدوث تقدم خلال الشهور القليلة الماضية، خاصة في مجال المالية العامة والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، يظل البلد يواجه تحديات هائلة، بما في ذلك التحزب السياسي، والمناورات فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة، والسخط الشعبي المتزايد، والخطر المفزع الذي يمثله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وما لم تجد هذه المسائل معالجة عاجلة وبناءة، فإن الإنجازات الهامة التي تحققت صوب تدعيم النظام الديمقراطي والدستوري الوليد في البلد يمكن أن تتعرض للخطر. وينتابني القلق إزاء أن استمرار الشقاق والتنازع على السلطة فيما بين الأحزاب السياسية يمكن أن يؤدي إلى تقويض جهود تعزيز الاستقرار حاسمة الأهمية وإثناء شركاء البلد والمستثمرين المحتملين فيه، وذلك رغم أن ميثاق الاستقرار السياسي يظل يوفر مرتكزا يمكن أن يستند إليه نهج أكثر توفيقية إزاء الحكم واستدامة الحكومة. ومن ثم ينبغي تدعيم الميثاق.

٣٢ – وأثني على الحكومة لما اتخذته من تدابير إيجابية حتى الآن لتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن الذي يمثل عنصرا أساسيا في عملية إصلاح الإدارة العامة في البلد. وبما أن مصادقة البرلمان على جهود الإصلاح أمر ضروري لتعبئة الموارد وإشراك الشركاء في هذا المسعى، فإنني أحث الجمعية الوطنية على اتخاذ إجراءات تشريعية عاجلة بشأن ذلك البرنامج.

٣٣ – ويهدد الاتجار بالمخدرات بتقويض عملية إرساء الديمقراطية الوليدة في غينيا – بيساو، وترسيخ الجريمة المنظمة، والنيل من احترام سيادة القانون. وبالنظر إلى عدم قدرة البلد على محاربة هذه الظاهرة الجديدة منفردا، لا بد من استجابة جماعية لذلك. ومن ثم هناك حاجة ماسة لتوفير دعم تقني ومالي حيوي الأهمية من الشركاء الإقليميين والدوليين. ويجب أن تضم غينيا – بيساو جهودها إلى جهود الشركاء الإقليميين والدوليين في مواجهة هذا الخطر المتنامي عن طريق التعاون داخل أطر إنفاذ القانون.

٣٤ – وإنني أشعر بالسرور للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنمية أوجه التآزر واتخاذ نهج متكامل إزاء محاربة الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو. ويحدوني الأمل في الانعقاد الناجح للمؤتمر الإقليمي المقترح المعني بهذا الموضوع، والذي تعتزم الجماعة عقده في أواخر هذه السنة، بهدف وضع خطة عمل لمواجهة هذا التحدي، وأتعهد بدعم الأمم المتحدة التام لتلك المبادرة الهامة. وإلى جانب دعوة المجتمع

الدولي إلى توفير الموارد اللوجستية والتقنية والمالية، فإنني أحث وكالات مكافحة الجريمة على تنسيق التعاون القانوني والتقني وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز السلامة الشخصية لأولئك المسؤولين الشجعان في غينيا - بيساو الذين يكرسون أنفسهم لمحاربة الجريمة المنظمة.

٣٥ - وبالنظر إلى التطورات الأخيرة محليا، فقد أزف الوقت لاتخاذ نهج شمولي لمعالجة المشاكل المعقدة العديدة التي تواجه غينيا - بيساو. وتقوم الأمانة العامة والفريق القطري باستمرار باستعراض وتقييم مختلف الخيارات للتوصل إلى الكيفية المثلى التي يمكننا بها تقديم مساعدة فعالة للجهود الوطنية بغية الإسهام في تعزيز الاستقرار المستدام في غينيا - بيساو. وسأقدم إلى المجلس مقترحات محددة بشأن الخطوات المقبلة في ذلك الصدد.

٣٦ - وأختتم حديثي بالإعراب عن الثناء لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة ممثلي، شولا أوموريجي، وكذلك لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، على العمل الهام الذي يواصلون الاضطلاع به في غينيا - بيساو، حيث كثيرا ما يكون ذلك ظروف قاسية.